أزمة المياه وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية – التركية

صادق جابر علي
الجمعية العلمية للأكاديميين والمثقفين العراقيين
sadikjabir111@gmail.com

الخلاصة

ان علاقات تركيا بدول الجوار ومنها العراق قد خلقت تناقضات وردود أفعال ليس من السهولة تجاوزها كما ان الموقع التركي المتاخم للعراق بوصفها من بين اكبر الدول الإقليمية أرضاً وسكاناً وذات ماضي توسعي وطموح لعودته، لابد ان يكون الكثير من علاقاتها الإقليمية والدولية انعكاسات مباشرة او غير مباشرة على مصالح العراق الوطنية والقومية، إذ تؤشر الإستراتيجية السياسية التركية عدة أهداف تجاه دول الجوار ومنها العراق أولا وسياسة إقليمية تجاه الشرق الأوسط بشكل خاص جعلها تلقي بضلالها على علاقات تركيا بجوارها العربي مما خلقت أجواء ساعدت على التعاون تارة والصراع والتنافس تارة أخرى ، لا سيما في ظل الادراك التركي لحاجة العراق من مياه نهري دجلة والفرات وسعيها لأستعمالها كورقة ضغط لتحقيق مصالحها الوطنية .

الكلمات المفتاحية: المياه – الامطار –الثلوج – دجلة – الفرات.

The water crisis and its impact on the future of Iraqi-Turkish relations

Sadiq J. Ali
Scientific Association of Iraqi Academics and Intellectuals

Abstract

Turkey’s relations with neighboring countries, including Iraq, have created contradictions and reactions that are not easy to overcome. Also, the Turkish location adjacent to Iraq as one of the largest regional countries in terms of land and population, with an expansionist past and ambition for its return, many of its regional and international relations must have direct or indirect repercussions on Iraq's national and national interests.

The Turkish political strategy indicates several goals towards neighboring countries, including Iraq first, and a regional policy towards the Middle East in particular, which made it cast a shadow over Turkey’s relations with its Arab neighbor, which created an atmosphere that helped cooperation at one time, conflict and competition at other times, especially in light of the Turkish awareness of Iraq’s need for water The Tigris and Euphrates rivers and its quest to use them as a pressure card to achieve its national interests.

Keywords: Water - rain - snow - Tigris - Euphrates.

المقدمــة

يشكل المياه عصب الحياة الإنسانية التي انعم الله بها على الإنسان لكي تستمر بها الحياة وظلت المياه نعمة ارتبطت بتوطين الإنسان وتطور حضارته ، ومن هنا اكتسبت المياه ومصادرها أهمية كبيرة منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، نظراً الى دخولها عاملاً مهما وحاسماً في جوانب متعددة من حياة الشعوب.

كما أدت التطورات التكنولوجية والاجتماعية والزيادات في إعداد السكان الى التوسع الكبير في استخدامات الحياة، في حين ان كمية المياه العذبة المتاحة للاستخدام العالمي تبقى ثابتة في ظل ثبات الدورة الهيدرولوجية، وعلى ذلك فإن مشكلة المياه تحتل مكانا بارزا في صدارة المشاكل الحديثة في السياسة الدولية، فقد ظهرت خلافات ومشاكل بين دول عدة بسبب عدم كفاية الموارد المائية المشتركة لتلبية احتياجاتها.

وتعد مسألة المياه في العراق من أكثر المسائل إثارة للجدل والاختلاف والتصارع، فإلى جانب أنها مسالة اقتصادية واجتماعية وقانونية فإنها مسالة أمنية إستراتيجية في الوقت نفسه، ومن المتوقع ان يظل موضوع المياه، محور الاهتمامات والتركيز في العلاقات بين دول المنطقة ومنها تركيا العراق إذ أسهمت السياسات المائية التي اتبعتها تركيا التي تنبع من أراضيها انهار تجري في أقاليم دول أخرى (سوريا والعراق) على تفاقم المشكلة ، فبدلاً ان يكون نهري دجلة والفرات عن عوامل تعاون بين هذه الدول عبر الانتفاع المشترك أصبح من عوامل الصراع بينها.

أهمية البحث:

يهدف البحث الى أبراز أهم التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي ومعرفة الدور السياسي والاقتصادي للمياه بوصفها احد أدوات الضغط والتأثير التركية والذي اخذ بدورها يتزايد بصورة مضطردة بعد مشروعها بتنفيذ إستراتيجيتها المائية على منابع نهري دجلة والفرات.

إشكالية البحث:

من خلال المراجعة النظرية لمشكلة البحث الرئيسية، والتي تبرز من خلال التهديدات التي تقوم بها دولة المنبع (تركيا) باستحواذها على اكبر قدر ممكن من مياه نهري دجلة والفرات غير مبالية بالنتائج الخطيرة التي ستلحق بدول الجوار ومنها العراق.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها ان السياسات المائية التي اتبعتها تركيا تجاه العراق أدت الى تفاقم مشكلة المياه بين الدولتين ، فبدلاً من ان يكون وجود هذه الأنهار (دجلة والفرات) من عوامل تعاون بينهما عبر الانتفاع المشترك، أصبح من عوامل الصراع.

منهجية البحث:

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أية ظاهرة أو إشكالية معينة لاسيما، إذا تنوعت متغيرات الظاهرة موضوع البحث الى عدم التقيد في إتباع منهج محدد، وإنما عمدنا الى الاستفادة من عدة مناهج في آن واحد للوصول الى التكامل المنهجي منها المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي والمنهج القانوني ، وصولاً الى المنهج المستقبلي لاستشراف مستقبل العلاقات بين الدول ذات العلاقة (تركيا والعراق) حول مسألة مياه نهري دجلة والفرات.

هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم منهجية البحث الى المباحث التالية فضلاً عن المقدمة والخاتمة:

1. المبحث الاول: مصادر المياه في حوضي دجلة والفرات.
2. المبحث الثاني: المياه وأزمة العلاقات العربية–التركية.
3. المبحث الثالث: مشكلة المياه في القانون الدولي.

4. المبحث الرابع: مستقبل العلاقات العراقية– التركية في ضوء المسألة المائي.

المبحث الاول

مصادر المياه في حوضي دجلة والفرات في تركيا:

تتمتع تركيا بظروف مناخية وطبيعية تؤمن لها مناخاً ملائماً يجعلها بلداً يسودها الوفرة المائية فمنها ينبع أهم الأنهار التي تمر بالعراق (دجلة والفرات) والذي يؤثر بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل من العراق وتركيا، ان الإيراد المائي في أي نهر يعتمد على مساهمة عدة مصادر رئيسية هي :

- الإمطار
- الثلوج
- الموارد المائية الجوفية

الأمطار والثلوج:

تعد الأمطار من المصادر الرئيسية للموارد المائية السطحية والجوفية[1]، وتعد من عناصر المناخ المهمة والمؤثرة في منسوب الجريان النهري، ان نسب هطول الأمطار المغذية لنهري دجلة والفرات تختلف بين البلدان الثلاثة (تركيا– سوريا– العراق) ومن موسم لآخر، حيث ان معدل هطول الأمطار في حوض الفرات بتركيا هو 700 ملم تزداد في حوض دجلة لتصل الى 850ملم [2].أما في سوريا فان حوض نهر الفرات بصورة عامة شبه جاف في الشمال وجاف في الجنوب ومعدل أمطاره يتناقص من الشمال الى الجنوب ويبلغ معدل مجموع الأمطار السنوية للمنطقة المحصورة بين الحدود العراقية ومدينة الرقة في سوريا 100 الى 200 ملم وأمطار المنطقة الشمالية 200 الى 300 ملم أما في أقصى الشمال الشرقي من سوريا فيزيد معدل الهطول المطري عن 400 ملم سنوياً[3]. أما في العراق فبسبب الظروف الطبيعية والمناخية السائدة والتي تجعل الأمطار التي تسقط فوقه قليلة بوجه عام تختلف معدلاتها من منطقة الى أخرى فبينما تصل الأمطار في المناطق الشمالية والشرقية الى أكثر من 800 ملم سنوياً، نراها تنخفض في المناطق الصحراوية في غرب وجنوب غرب البلاد لتصل الى 50–100 ملم سنوياً وتصل الأمطار الى معدل 100–150 ملم سنوياً في مناطق وسط العراق وقد يرتفع معدل الهطول المطري في بعض الهضاب الشرقية ليصل لنحو 300–500 ملم سنوياً[4].

تختلف نسبة مساهمة الأمطار في تغذية حوض دجلة عن حوض نهر الفرات فان تغذية الإمطار لمجرى الفرات لا ترتفع عن 16.3% في المعدل بينما ترتفع الى 48.5% في مجرى حوض دجلة ، وتسهم الثلوج الذائبة التي تغطي المرتفعات الجبلية في فصل الشتاء والتي تقع في تركيا والعراق في تغذية حوض نهري دجلة والفرات حيث تبلغ إسهامات الثلوج عند ذوبانها في شهري نيسان ومايس 48% من مجموع وارد حوض نهر الفرات و38.3% لنهر دجلة.

الموارد المائية الجوفية:

ان هذا العنصر من التغذية يؤدي دوراً في استمرار تدفق المياه في حوض نهري دجلة والفرات في الوقت الذي ينعدم تأثير أي مصدر آخر لتمويل النهرين، وتعتمد غزارة حوض المياه الجوفية للنهرين على ما يتساقط من أمطار وثلوج .

وتسهم المياه الجوفية في تغذية نهر الفرات بنسبة 35.7% في المعدل تزداد الى 48.3% في الأعوام

---

[1] – محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص104.

[2] – محمود عبد الله احمد، نهر دجلة والفرات، مجلة عطاء الرافدين ، وزارة الموارد المائية العراقية ، العدد 8، بغداد، 2004، ص8.

[3] – المصدر نفسه، ص9.

[4] – المصدر نفسه، ص9.

الجافة وتنخفض في الأعوام الرطبة الى 27.9% ، فيما تبلغ معدل مساهمتها في تغذية نهر دجلة حوالي 22.7% [1].

وبعد الإحاطة بمصادر تغذية نهري دجلة والفرات سنتطرق الى دراسة الواقع الفعلي لحجم الموارد المائية السطحية في حوض النهرين اللذان ينبعان من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا في جبال طوروس الشرقية وجبال زاكروس التي يزيد فيها التساقط المطري[2].

1- نهر دجلة:

يقع نهر دجلة في دائرتين عرض (30-39) درجة شمالاً وبين خطي طول (39-40) درجة شرقا، ويبلغ طول نهر دجلة الكلي 1850 كم منها (300) كم تقع داخل الأراضي التركية و (44) كم يشكل حدود مشتركة مع كل من سوريا والعراق والباقي يقع ضمن الأراضي العراقية حتى مصبه في شط العرب، وكما مبين في الخريطة رقم (1)، وتبلغ مساحة حوض نهر دجلة في تركيا (38295) كم تمتد (30000) كم مربع منها في إقليم جنوب شرق الأناضول ويبلغ معدل سقوط الأمطار فوق الحوض 800 ملم ويبلغ المعدل السنوي لمياه نهر دجلة 1607 مليار متر مربع عند محطة قياس (جزرة) ، فيما يبلغ المعدل السنوي (20093) مليار متر مكعب في محطة القياس عند الحدود العراقية، أما معدل إيراداته الكلية بحدود (49) مليار متر مكعب سنوياً[3]. ويتكون نهر دجلة من عدة روافد هي وكما مبين في الخريطة رقم (1):

أ- **دجلة سو:** تبدأ منابع هذا النهر بسيول صغيرة تجمع مياهها من مرتفعات قرة جه اوغلان وماستار داغ وهزار باب داغ المحيطة ببحيرة هزار الواقعة جنوب حوض نهر الفرات سو وتبلغ ارتفاع مناطق المنبع هذه بين 1000-1500 م عن سطح البحر ويتجه النهر جنوبا ماراً بمدينة مادن التي يسمى بها النهر في بدايته وبعد وصوله الى مدينة آمد يغير اتجاهه نحو الشرق ثم يجري في أراضي سهلية ويتبع مجرى النهر فيها[4].

وتبلغ مساحة حوض دجلة سو (6298) كم مربع فيما يبلغ متوسط التصريف المائي السنوي 58.3% متر مكعب/ ثا عند مدينة امد التركية ويلتقي دجلة سو خلال جريانه في سهول ديار بكر برافده بضمان سو والذي يبلغ تصريفه المائي 67.2 متر مكعب/ثا وإيراده السنوي 201 مليار متر مكعب ومساحة حوض تغذيته (5328) كم ، وفي سهل دامان التركي يلتقي دجلة سو برافده الثاني كرزان سو (2607) كم مربع ومتوسط تصريفه 3703 متر مكعب/ ثا وبإيراد مائي قدره 109 مليار متر مكعب [5].

ب- بوتان سو:

ينبع من مرتفعات هكاري الواقعة جنوب شرق بحيرة وان وجبال موش ويمر بمدينة شطق التي يتخذ منها اسمه حيث تصب فيه عدة روافد [6]، منها نوري هاسان وهيزان وبعد اجتيازه مدينة سعرت يغذيه رافد بتلس بحدود 500 مليون متر مكعب سنوياً. ان أراضي حوض بوتان سو

---

[1] - محمود عبدالله أحمد، مصدر سبق ذكره، ص10.

[2] - سعيد حسين الحكيم، حوض نهر الفرات في العراق، دراسة هيدرولوجية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1976، ص190.

[3] - المصدر نفسه، ص191.

[4] - المصدر نفسه، ص192.

[5] - صبرية احمد لافي الغريري، استثمار الموارد المائية المسطحة في العراق وأثرها في الآمن الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996، ص60.

[6] - المصدر نفسه، ص61.

جبلية وعرة ومساحة حوض تغذيته (7628)كم مربع ومعدل تصريف 12201 متر مكعب/ ثا وبوارد سنوي قدره 3.85 مليار متر مكعب، يتوحد الرافدين (دجلة سو) و (بوتان سو) ليشكل نهر دجلة الرئيسي في نقطة تبعد 100 كم عن الحدود العراقية التركية ثم يتجه النهر الى الأراضي السورية ثم العراقية ليدخلها في قرية فيشخابور بمعد تصريف سنوي قدره (587) متر مكعب أي بنسبة 26% [1].

ج- الخابور:

يعد الخابور أول رافد يلتقي بنهر دجلة في العراق عند قرية الفيشخابور ويمثل اقصر الروافد حيث لا يزيد طوله عن (160) كم [2]، ومعدل إيراده المائي بحدود 2010 مليار متر مكعب سنوياً، وتبلغ مساحة حوض التغذية 6270 كم مربع. ويتغذى الخابور من مرتفعات دربا نور داغ التركية التي تبلغ ارتفاعها (3000) م عن مستوى سطح البحر ويصب في وادي سراو شمال جبل متينه في شرق وادي سبته الغربي الى جنوبه ويمر بزاخو ملتقياً برافد الهيزل الذي ينبع من جنوب تركيا[3].

د- الزاب الكبير:

ينبع من الأراضي التركية ويمر بالأراضي الإيرانية والعراقية من مناطق يصل ارتفاعها الى 4636م عن مستوى سطح البحر وبعد من الروافد المهمة لنهر دجلة تغذيها عدد من الروافد داخل العراق أهمها نهر الخازر وتبلغ مساحة حوض الزاب الكبير (26473) كم منه 9210 كم مربع في تركيا و 16600 كم مربع في العراق و 663 كم مربع في إيران [4]، وبمعدل تصريف سنوي مقداره 42104 متر مكعب/ ثا ويصل متوسط ايراده المائي سنوياً 1303 مليار متر مكعب/ثا أما طول نهر الزاب الكبير فيصل الى 392 كم ويتغذى نهر دجلة كذلك بروافد أخرى تنبع من الأراضي العراقية الإيرانية كالزاب الصغير والعظيم ونهر ديالى[5].

2. نهر الفرات:

يقع نهر الفرات بين دائرتي عرض (30-40.20) درجة شمالاً وينحصر جزءه الأعلى بين خطي طول (37.10-43.50) شرقاً وجزءه الأسفل بين خطي طول (38.45-48.36) درجة شرقاً وتقع المنابع الأولية لنهر الفرات بين البحر الأسود شمالاً وبحيرة وان جنوباً، وتبلغ طول نهر الفرات من ملتقى رافديه حتى نقطة اتصاله بنهر دجلة (2330) كم 455 كم في تركيا و 675 كم في سوريا و 1200 كم في العراق، وتبلغ مساحة حوض تغذيته 444 ألف كم مربع[6] ، منها 125 كم مربع في تركيا حيث تسهم بالجزء الأكبر 90% من وارده المائي والبالغ 31 مليار متر مكعب سنوياً والباقي تسهم به سوريا، أما العراق فلا يسهم بشيء يذكر باستثناء بعض الأنهار الموسمية التي تجري فيها المياه إثناء مواسم الأمطار الشديدة، ويتكون نهر الفرات من رافدين رئيسيين هما [7]:

أ- فرات سو:

نبع من الجبال الواقعة الى الشمال الشرقي من ارض روم في تركيا وتغذيه بعض الجداول التي تنحدر أليه من المرتفعات الجبلية ويجري النهر نحو الشمال الغربي ويتغذى من جدولين هما بلك وتوزلا ويجري بعد عبوره

---

[1] – المصدر نفسه، ص61.

[2] – المصدر نفسه، ص62.

[3] – المصدر نفسه، ص63.

[4] – صبرية أحمد لافي الغريري، مصدر سبق ذكره ، ص64.

[5] – المصدر نفسه، ص65.

[6] – سعيد حسين الحكيم، هيدرولوجية حوض نهر دجلة في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية الآداب جامعة بغداد، 1980، ص95.

[7] – المصدر نفسه، ص96.

سهل ارض روم ليدخل مضيق جالتي وبعدها يجري النهر بواد ضيق وعميق تحفه المرتفعات الجبلية حتى ملتقاه برافد مرات سو[1]، ويبلغ طول فرات سو 510 كم ومعدل تصريفه يتراوح بين 100–150 متر مكعب/ثا.

ب– مرات سو:

بلغ طول مرات سو (700) كم ومعدل تصريفه 50–100 متر مكعب /ثا ويعد الفرع الجنوبي لنهر الفرات وينبع من مرتفعات جبال الا داغ شمال شرق بحيرة وان ويتخذ طريقه نحو الجنوب أولا وبعد عبوره هامور ومدينة ملاذ كرد يلتقي برافد هيتس ثم رافد باسفان وبعد مدينة سوش يتجه النهر نحو الغرب حيث يلتقي بأهم روافده في ولاية الازيغ وهو بيري سو الذي ينبع من جبال بنكول وشاق وقبل توحده بالفرع شمالي (فرات سو) شمال مدينة كيبان يلتقي بجداول أخرى أهمها هو زاد وحجش كزك واركان وتبلغ مساحة حوض رافدي فرات سو ومرات سو الكلية (63232) كم مربع[2]، ومعدل تصريف سنوي لهما 648 متر مكعب /ثا، ويتوغل نهر الفرات بعد ان يتكون في التقاء رافديه (فرات سو ومرات سو) في مضيق كيبان ويدور شرقا بانثناءات واسعة في سهول ملا طيبة ثم يجري ملتفا حول جبال موسير ليتجاوز جبال طوروس ثم يتجه نحو الشرق ويقترب من منابع نهر دجلة ولا تفصلهما غير مسافة (20–29)كم مربع ويجري النهر الى ان يصل مضيق سمصاط الواقع على بعد 300كم جنوب كيبان ثم يسير النهر جنوبا الى ان يدخل الأراضي السورية الذي تغذيه ثلاثة روافد تنبع من تركيا هي الساجور والبليخ والخابور وتعتبر هذه الأنهار مشتركة بين البلدين[3].

أولاً/ الساجور:

ينبع من جوار منطقة غازي عنتاب التركية ويتجه نحو الجنوب ليصب في نهر الفرات جنوب بلدة طرابلس ويبلغ طوله 108 كم [4] منها، 48 كم داخل الأراضي السورية و60 كم داخل الأراضي التركية ويبلغ متوسط إيراده 135 مليون متر مكعب/ السنة ومعدل تدفقه 402 متر مكعب/ثا ، ويخترق هذا النهر الحدود السورية – التركية عند بلدة (عين عزة) في محافظة حلب، ويسير في سوريا حتى ينتهي بأندماجه مع نهر الفرات في الضفة الغربية للنهر [5] .

ثانياً/ البليخ:

ينبع من قرية عين العروس الواقعة على مسافة 3 كم جنوب مدينة تل ابيض القريبة من الحدود التركية ، ويلتقي الفرات جنوب مدينة الرقة السورية تبلغ مساحة حوضه (14400) كم مكعب وبمعدل تصريف 404 متر مكعب/ثا، ومتوسط إيراده 140 مليون متر مكعب، السنة وبطول قدره 110 كم ، ويخفي هذا النهر في حوضه الكثير من التلال الاثرية [6] .

ثالثاً/ نهر جغجغ:

ينبع من الأراضي الواقعة الى الشرق من نصيبين في تركيا ويبلغ طوله 100 كم في سوريا وهو احد روافد نهر الخابور السوري الذي يصب في نهر

---

[1] – المصدر نفسه، ص97.

[2] – سعيد حسين الحكيم، هيدرولوجية حوض نهر دجلة في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص98.

[3] – صباح محمود محمد وعبد الأمير عباس، السياسة المائية التركية، مطبعة المتوسط، بيروت، 1989، ص37.

[4] – المصدر نفسه، ص38.

[5] – وليد رضوان ، تركيا وعلاقاتها مع الدول العربية ، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2009 ، ص83 .

[6] – صباح محمود محمد وعبد الأمير عباس ، مصدر سبق ذكره ، ص39 .

عند قرية البصيرة جنوب دير الزور ويبلغ معدل تصريفه 5508 متر مكعب /ثا[1] ، ويمر عبر سيره في الاراضي السورية في مدن القامشلي والقحطانية وينبع من منبعين داخل الاراضي التركية.

المبحث الثاني

المياه وأزمة العلاقات العربية– التركية

لقد شهد العلاقات العربية– التركية في الفترة اللاحقة لاستقلال الوطن العربي عن الدولة العثمانية العديد من القضايا والمشكلات ومن هذه المشكلات ما يتعلق بالحدود مثل مشكلتي الموصل والاسكندرونه أما بالنسبة للموصل فقد ضمت الى العراق بموجب قرار عصبة الأمم في كانون الأول 1924 وأما بالنسبة للأسكندرونة فقد ضمت الى تركيا بموجب الاتفاقية بين فرنسا وتركيا على إجراء استفتاء في الإقليم عام 1938، بموجب القوات التركية فيه[2].

ومن المشكلات التي تعرضت لها العلاقات العربية– التركية ما يتعلق بتوزيع الثروة المائية بالنسبة للأنهار المنحدرة من تركيا الى سوريا مثل نهر العاصي ومياه عين المرشد وكل من دجلة والفرات اللذين يمران بسوريا ومن ثم العراق.

ان البلدان الثلاث المشتركة في مياه نهر الفرات تركيا وسوريا والعراق تعتمد الى حد كبير على مياه النهر اقتصاديا ويبدو ان العراق وسوريا أكثر هذه الدول استخداما لمياه الفرات وحاجتهما إليها أكثر من حاجة تركيا فلدى تركيا مياه وفيرة ومصادر أخرى[3].

وينبع نهر الفرات من أعالي جبال تركيا الشرقية التي يبلغ ارتفاعها (128428) كم مربع ثم يتجه المجرى نحو الجنوب الى الحدود التركية السورية بعد ان يكون قد قطع مسافة قدرها 440 كم وبعدها يجري نهر الفرات خلال القطر السوري قاطعا مسافة 660 كم بعد ان تصب ثلاثة روافد هي الصاجور والبليخ والخابور ويجتاز الحدود السورية العراقية عند البوكمال في سوريا والقائم في العراق قاطعا (1200) كم باتجاه الجنوب الشرقي، حتى يلتقي بنهر دجلة في قضاء القرنة مكون شط العرب[4].

أما نهر دجلة فينبع من بحيرة حصار الكائنة جنوب مدينة الترك في تركيا قاطعا مسافة (2700) كم في كل من تركيا وسوريا والعراق قبل ان يلتقي بنهر الفرات عند قضاء القرنة[5].

ان نهر الفرات يشكل اعظم مورد من موارد تركيا المائية بالمقارنة مع بقية الأحواض النهرية الأخرى والبالغة ست وعشرون حوضاً إذ يكون نهر الفرات حوالي 17% من مجموع الموارد المائية التركية ويشكل نهر دجلة حوالي 12% من مجموع الموارد المائية منها .

ان مشكلة اقتسام مياه الفرات هي أزمة مائية بدأت تتنازعها وتتحكم بها الاختلافات السياسية حتى غدت لعبة للمنافسات السياسية في المنطقة وقد غذتها بعض الأطراف الإقليمية والدولية مما جعلها مسألة مرشحة للتصاعد الى مراحل خطيرة ومعقدة[6].

ومسالة مياه الفرات لا يمكن اعتبارها بالمسالة الجديدة بل هي مسالة قديمة ظهرت بوادرها في أعقاب الحرب العالمية الأولى بعد انهيار الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية، وقد استمر الحال فيما يتعلق بالنهرين حتى عام 1923 حيث تم تقسيم أقاليم

---

[1] – المصدر نفسه، ص40 .

[2] – نبيل السمان، المياه وسلام الشرق الأوسط، دمشق، 1997، ص61.

[3] – المصدر نفسه، ص62.

[4] – نبيل السمان، مصدر سبق ذكره، ص63.

[5] – مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976، ص4.

[6] – المصدر نفسه، ص5.

الإمبراطورية بموجب معاهدة لوزان التي تضمنت المادة 109 منها وجوب عقد اتفاقية بين الدول الحدودية لضمان مصالح وحقوق كل دولة[1].

كما تضمنت المادة الثالثة من المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا ودول الانتداب في كانون الأول 1923 على التزام سوريا بعدم البدء بإقامة مشاريع تؤثر في كميات مياه الفرات التي ترد للعراق وتم أيضا عقد معاهدات صداقة بين تركيا والعراق تضمنت المادة الخامسة منها موافقة تركيا على اطلاع العراق على أي مشروع تقوم به على أي من نهري دجلة والفرات قبل الشروع في تنفيذه وذلك في 26 آذار 1946 كما تضمنت معاهدة حلب التي عقدت في أيار 1930 بين سوريا وتركيا او بين تركيا وفرنسا ودولة الانتداب ضمان تركيا معدل تدفق المياه لسوريا (500) متر مكعب في الثانية[2].

وفي العقود التالية من زمن بدأت الدول الثلاث تتطلع الى تنمية مواردها الاقتصادية وخاصة في استصلاح الأراضي وتطوير الزراعة وإنتاج الطاقة الكهربائية ولهذا تزايدت المشاريع المائية- الاروائية التركية على نهر الفرات وروافده ويعد سد(كيبان)الذي تم انجازه عام 1954 بطاقة تخزينية مقدارها 30.5 مليار متر مكعب أول علامات ظهور مشكلة المياه بين البلدان الثلاث وقد تفاقمت المشكلة عند تزامن إملاء هذا السد مع املاء سوريا لأول سدودها على النهر (الطبقة) عام 1974، رغم محاولات العراق للاتفاق على الطرفين على خطة إملاء مناسبة الأمر الذي أدى الى تدني منسوب مياه نهر الفرات الى أدنى مستوى له[3].

ثم توالت بعد ذلك المشاريع التي نفذتها تركيا وازدادت تبعا لذلك المساحات التي تخطط لإروائها من مياه النهرين ولعل ابرز هذه المشاريع (قره قايا) الذي تم انجازه عام 1986 باستيعاب 9.5 مليار متر مكعب قناة (ساتلي اورفا) وسد (أتاتورك) الذي يعد من اكبر السدود في العالم حيث تبلغ قدرته التخزينية 47.7 مليار متر مكعب[4].

اتبعت تركيا سياسة مضرة بالعراق في فترة إملاء خزانات السدود فما حدث عام 1974 عند إملاء خزان سد كيبان تكرر مرة أخرى في مطلع عام 1990 عندما قطعت تركيا مياه نهر الفرات لمدة شهر للمباشرة بإملاء سد أتاتورك وقد لحق بالعراق أضرار كبيرة جراء قطع مياه النهر للفترة المذكورة[5].

وقد تركت هذه المشاريع آثارا سلبية على الزراعة واقتصاديات كل من العراق وسوريا حيث أدى الى نقص في كميات المياه المنسابة إليهما كما فرض على سوريا والعراق عبء إقامة السدود والخزانات لمعالجة نقص المياه مما انعكس سلباً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكل من البلدين العربيين[6].

لقد ركز المخططون الأتراك خلال الخمس والعشرون سنة الماضية على مياه نهري دجلة والفرات ولا تقتصر مشاريعهم المائية على الزراعة وإنما أيضا على توليد الطاقة الكهربائية ولقد استمرت تركيا في مشاريعها على الفرات غير مائية باحتياجات العرب المائية وبخاصة في مشروعها الضخم مشروع (الغاب) (GAP) في جنوب شرق الأناضول وهذا المشروع الذي تعود فكرته الى نهاية عقد السبعينات هو مشروع إنمائي متعدد الأهداف ومتكامل[7].

---

[1] – المصدر نفسه، ص6.

[2] – نبيل السمان، مصدر سبق ذكره، ص64.

[3] – نبيل السمان، مصدر سبق ذكره، ص65.

[4] – صباح محمود محمد وعبد الأمير عباس، مصدر سبق ذكره، ص50.

[5] – المصدر نفسه، ص51.

[6] – المصدر نفسه، ص52.

[7] – المصدر نفسه، ص54.

ينطوي على سدود ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية وإمكانات ري واسعة على نهري دجلة والفرات وهو يشتمل على (13) مشروعا رئيسيا للري وتوليد الطاقة الكهربائية سبعة منها على الفرات وستة على دجلة وسينتج المشروع عند اكتماله 27.4 مليار كيلو واط /ساعة من الطاقة الكهربائية وسيروي المشروع حوالي 1.7 مليون هكتار من الأراضي ويتضمن هذا المشروع بناء (22) سدا منها (18) على نهر الفرات و (4) على نهر دجلة و (19) لمحطة توليد الكهرباء على منابع دجلة والفرات وفروعهما وسوف يبلغ إجمالي تكلفة المشروع عند إتمامه في العام 2005 حوالي (34) مليار دولار[1].

ويعدّ سد أتاتورك أضخم السدود في المشروع التركي وقد أنجز ما بين عامي 1983-1992[2]، ورغم الاعتراضات المتكررة لكل من العراق وسوريا ومطالبتهما تركيا بالتوقف عن إقامة المشاريع على نهري دجلة والفرات لحين التوصل الى اتفاق ثلاثي لتقسيم المياه بينهما استمرت في مشاريعها في جنوب شرق الأناضول على حساب مصالح الدولتين المتشاطئتين معها ويصر الجانب التركي على رفض مبدأ قسمة المياه ويطرح بدلا من ذلك مبدأ استخدام المياه وفقاً للدراسات الميدانية لمشاريع الري في حوض النهرين في الدول الثلاث، ويجب ان تعتمد هذه الدراسات على تقييم اقتصادي فني يضع في حساباته أفضليات لاستثمار المشاريع وفقا لمبدأ الاستعمال المثالي للحياة[3]، وتكونت لجنة فنية في عام 1982 بين تركيا والعراق ثم انضمت إليها سوريا في العام 1983 غير أنها لم تتوصل الى اتفاق نهائي حول (اقتسام عادل) لمياه دجلة والفرات مع أنها عقدت 16 اجتماعا ومع ذلك بقي العراقيين والسوريين يتمسكون بحقهم الثابت في مياه الفرات وفقاً للبروتوكول المؤقت لعام 1987 الذي تم الاتفاق عليه بين سوريا وتركيا وكان نتيجة موافقة تركيا على تدفق 500 متر مكعب في الثانية وحتى التوصل الى حل نهائي لا يتعارض مع حاجات البلدين المائية لا ان الحصة السورية العراقية المناسبة هي بحدود 700 متر مكعب في الثانية وهذا يعني ان كميات المياه التي تصل العراق لن تتجاوز 7 مليارات من الأمتار المكعبة في السنة، أي اقل من نصف الحد الأدنى من احتياجات العراق الحالية[4].

المبحث الثالث

مشكلة المياه في القانون الدولي

من المعروف انه لا توجد قواعد وقوانين دولية ثابتة بشأن المياه الدولية العذبة أنما كل ما هو متوفر في هذا الشأن هو مجموعة أعراف استقرت عبر الزمن ومجموعة قواعد وضعتها مؤتمرات دولية للمياه أو وضعها اللجنة القانونية في الأمم المتحدة.

وتعد المعاهدات أهم مصادر القواعد القانونية الدولية ولاسيما اتفاقية فينا لعام 1815 وهي أول اتفاقية ترسي مبدأ خضوع الأنهار التي تمر في إقليم أكثر من دولة لقواعد قانونية دولية وقد عرفت النهر الدولي بأنه النهر الصالح للملاحة الذي يفصل أو يخترق عدة دول[5].

فضلاً عن ذلك فان معاهدة السلام التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى مثل معاهدة برشلونة لعام 1921 ومعاهدة جنيف لعام 1923 ومعاهدة لوزان لعام 1923 تناولت أيضا استخدامات مياه الأنهار[6]

---

[1] – شيماء عادل فاضل القره غولي، اثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية– التركية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006، ص141.

[2] – المصدر نفسه، ص142.

[3] – المصدر نفسه، ص143.

[4] – المصدر نفسه، ص144.

[5] – نبيل السمان، مصدر سبق ذكره، ص63.

[6] – المصدر نفسه، ص64.

الدولية المشتركة واقرب مبادئ مهمة منها (طريقة الدول في استخدام المياه التي تمر عبر أراضيها ضمت قواعد القانون الدولي[1]). وقد توفر ما يزيد على 250 معاهدة ثنائية أو متعددة تحكم باستخدام مياه الأحواض الدولية في جميع أنحاء العالم والتي تدل على وجود مبادئ (بالإضافة الى المفاوضات التي أدت إليها) تحد من سلطة الدول في استخدام مثل هذه المياه بان لا تلحق ضررا ببقية الدول النهرية وبالإضافة الى ذلك هناك قواعد المنظمة والتي تشمل الحقوق المكتسبة والتي تعني الاستغلال المتواتر لفترة زمنية طويلة دون اعتراض باقي دول النظام المائي الدولي للنهر... وقد فصلت قواعد مؤتمر هلسنكي لعام 1966 في المادتين الرابعة والخامسة " تقسيم خصص المياه والنصيب المعقول لكل دولة مشتركة في المياه الدولية للنهر"[2].

القانون وموارد المياه

يؤدي القانون دوراً مهماً في تحديد ملكية الموارد المائية وتنظيم استغلالها سواء داخل حدود الدولة الواحدة أو بين عدة دول ويتضح هذا الدور من خلال حقوق ملكية الموارد المائية – المبادئ والقواعد القانونية والالتزامات الدولية في معالجة قضايا موارد المياه المشتركة [3] .

وتتعلق حقوق الملكية باستخدام الموارد المسموح بها قانونياً. وهى تحدد السلوك الجماعي والسلوك الفردي في المجتمع. وتحدد حقوق الملكية داخل الدولة القوانين السائدة فيها، أما بين الدول فتحددها القوانين الدولية. وفيما يلي نوضح حقوق ملكية مورد المياه بين الدول من خلال القانون الدولي [4] .

القانون الدولي وملكية موارد المياه

يؤدي القانون الدولي دوراً رئيسياً في تحديد ملكية الدول للموارد الطبيعية فهو يشكل الإطار الأساسي لهذا التحديد من خلال وضعة لقواعد تنظم ملكية الدول للموارد الطبيعية بما فيها المياه، وقواعد لمعالجة المشكلات الناتجة من تنازع الدول حول هذه الموارد [5] .

إن المبادئ التي ُينظم القانون الدولي ملكية الموارد الطبيعية من خلالها هي:

1- السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية

وهذا المبدأ يتيح للدولة السيطرة الكاملة على مواردها داخل حدودها السياسية ومنع الدول الأخرى من الاستفادة منها . ويؤكد هذا المبدأ المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974م والتي تنص على أن" لكل دولة الحق في أن تمارس بحرية السيادة الكاملة الدائمة بما في ذلك الامتلاك والاستخدام والتصرف في جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية" [6] .

2- السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد

ويدعو هذا المبدأ إلى أن تتقاسم الدول الموارد المشتركة بينها طبقاً لطرق تتسم بالعدالة والمساواة. ويؤكد هذا المبدأ المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974م والتي تنص على أن " لدى استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ينبغي على كل دولة أن تتعاون مع غيرها على أساس نظام للمعلومات والتشاور

---

[1] – المصدر نفسه، ص66.

[2] – جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص213.

[3] – بدر الكسيم ، القواعد القانونية للانهار الدولية ونهر الفرات ، جنيف ، 1990 ، ص15 .

[4] – المصدر نفسه ، ص16 .

[5] – عز الدين علي الخيرو ، الفرات والقانون الدولي ، بغداد ، 1996 ، ص42 .

[6] – المصدر نفسه، ص42 .

المشترك بغية تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد من غير أن يتسبب ذلك في إلحاق الضرر بأية مصالح مشروعة للآخرين". وينطبق هذا على الأنهار و البحيرات الدولية المارة والمشتركة بين أكثر من دولة [1] .

كما تشمل دراسات وتقارير قرارات المنظمات الحكومية والدولية وفروعها وفي مقدمتها الأمم المتحدة وبعض المنظمات الحكومية مثل اللجنة الاستشارية القانونية الافرو آسيوية واللجنة الدائمة للقانون الدولي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. ومع أنها من المصادر المساعدة إلا ان هناك اتجاه يدعو الى اعتبارها ملزمة كقواعد عرفيه وبخاصة القرارات التي تتخذ بالإجماع أو بشبه الإجماع والتي تهدف الى إنشاء قواعد قانونية دولية على شكل إعلانات[2].

المبادئ القانونية التي تحكم استغلال الأنهار الدولية وقد تضمنت تلك الوثيقة [3]

- إقرار حق الدول التي يمر بها جزء من الأنهار الدولية في استخدام النهر بشرط ألا يضر هذا الاستخدام الدول الأخرى الشريكة في النهر.
- تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق.
- الحرص على عدم إجراء أية تغييرات في نظام النهر بدون الاتفاق مع باقي دول النهر.
- عند الاختلاف بين بلدان النهر الواحد يعرض النزاع للتحكيم الدولي.

ونتيجة لمساعي العديد من المؤتمرات الدولية في مسألة المياه الدولية والتي تكللت في التوصل الى إضافات قانونية اتخذتها اللجنة القانونية الدولية التابعة للأمم المتحدة في حزيران 1991 حول الأنهار الدولية والتي ينطلق أساسا من مبادئ مؤتمر هلسنكي[4] منها:

1. الاستخدام المتساوي من قبل الدول المستخدمة للأنهار الدولية.
2. استخدام المياه بشرط عدم الإضرار بالدول الأخرى في وادي النهر والمستفيدة من مياه النهر.
3. تبادل المعلومات حول المياه بين الدول المشتركة في الاستفادة من مياه النهر.
4. حل مشكلات المياه بين الدول عن طريق الحلول السلمية والحوار .
5. ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حاجة كل دولة للمياه في إطار ظروفها الاقتصادية والاجتماعية[5].

كما جاءت اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 مايس 1997 لتعطي أهمية خاصة لمشاكل المياه الدولية[6]، كونها كرست في موادها معظم القواعد القانونية والعرف الذي استقر عليه التعامل بين مختلف دول العالم في مجال تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وحولت المبادئ العامة والقواعد العرفية الى إحكام قانونية[7].

ومما تقدم يمكن القول ان مصادر القانون الدولي تجمع على حق كل دولة متشاطئة في الانتفاع بمياه النهر أو المجرى المائي الدولي ويتمخض عن إقرار مبدأ الاستخدام المشترك لمياه نهر الدولي وروافده

---

[1] – عبد الملك التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص44–45 .

[2] – جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص214.

[3] – اكرم الاحمر ، الجغرافية السياسية ، ط1 ، جامعة دمشق – سوريا ، 1998 ، ص125 .

[4] – المصدر نفسه، ص215.

[5] – شيماء عادل فاضل القره غولي، مصدر سبق ذكره، ص145.

[6] – المصدر نفسه، ص146.

[7] – صباح محمود محمد وعبد الأمير عباس، مصدر سبق ذكره، ص57.

حق كل دولة متشاطئة بحصة عادلة من مياه ذلك النهر.

لو نظرنا الى مشكلة المياه التي هي إحدى أهم التحديات التي تواجه امتنا العربية ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين فإننا نلاحظ ان المسألة لم تتوقف على وجود النصوص القانونية بين الدول العربية وجوارها لان أساس المشكلة تنبع من طبيعة العلاقات [1] السياسية بين الدول العربية وجوارها في مياه الأنهار المشتركة حيث يعود الأمر الى مشكلات حدودية ونزاع تاريخي على بعض المناطق العربية المستلبة منها والتي لم يتم حلها حتى ألان على رغم مرور سنوات طويلة، لهذا فان المسالة بالأساس حول الحدود دخلته عناصر أخرى متعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل بلد من هذه البلدان[2].

ونتيجة تلك العوامل فانه لا يبدو ان هناك حلا وشيكا لهذه المشكلة وان حرب المياه متوقفة على المنطقة وبخاصة حول مياه نهر الأردن واليرموك بين العرب وإسرائيل وحول مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق لان دول الجوار العربي تذكر وجود قواعد قانونية دولية عامة تحكم الأنهار الدولية خارج المعاهدات الثنائية إذ نجد انه ليس منن مصلحتها الضيقة ان تعترف بقواعد [3] تحد حريتها في التعرف بمياه الأنهار الدولية التي تنبع من أراضيها .

المبحث الرابع

مستقبل العلاقات العراقية– التركية في ضوء المسألة المائية

تعد المياه ما يرتبط بها من قضايا من أهم الموضوعات الرئيسية التي فرضت نفسها على الساحة الدولية ومن ثم إشكال التعامل المستقبلي معها في كافة المستويات السياسية والاقتصادية فالمياه كأحد أهم الموارد الإنسانية والاقتصادية في المنطقة[4]،

وعلى هذا الأساس سنحاول ان نطرح ثلاثة احتمالات مستقبلية لشكل العلاقات المتوقعة بين دول حوضي نهر دجلة والفرات (تركيا– سوريا– العراق) في ضوء المسألة المائية كون أي دولة من دول الحوضين تسعى الى الخيارات الثلاثة أما التعاون لأدراك الحاجة الى العامل المائي في حياتها[5] وسياستها أو اختيار أسلوب المواجهة الفعلية عندما تشعر بان هناك نقصا حادا في المياه قد يهدد أمنها أو أنها تستمر في سياستها والتي يتخللها التعاون مرة والتوتر مرة أخرى[6].

أولا/ احتمالات التعاون:

يستند هذا الاحتمال على مبدأ ان المياه يمكن ان تستخدم في تعزيز التعاون من خلال الجهود المشتركة بين الدول الثلاث لتطوير العلاقات فيما بينهم وضرورة عقد الاتفاقيات المستندة الى قواعد القانون الدولي وعلى هذا الأساس سيتحول نهري دجلة والفرات الى أداة ربط وعامل مساعد على التقارب السياسي بين تركيا وسوريا والعراق وتأكيداً على هذا الدور هو ما صرح به وزير الدولة التركي الأسبق (قمران ايتان) بقوله: " إننا نعتبر المياه وسيلة تعاون ولا نعتبرها وسيلة للضغط السياسي أو سلاحاً سياسياً"[7]. ان الشيء المؤكد اليوم في المنطقة هو ان المياه قد أصبحت سلعة مهمة كالبترول وبالنسبة لهؤلاء الذين يملكونها (تركيا) فهو يعني نفوذ وقوة وأسلوب لغرض السيطرة وبالنسبة لهؤلاء

---

[1] – صباح محمود محمد وعبد الأمير عباس، مصدر سبق ذكره، ص58.

[2] – المصدر نفسه ، ص60.

[3] – المصدر نفسه، ص61.

[4] – وليد الزبيدي، نيران على ضفاف الأنهر، الأبعاد السياسية لازمة المياه، دار الحديثي، بغداد، 2000، ص72.

[5] – المصدر نفسه، ص73.

[6] – المصدر نفسه، ص74.

[7] – وليد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص75.

الذين يفتقرون إليها لا يمكن ان تؤدي على الأرجح الى حروب واسعة النطاق فبالنظر الى عدة اعتبارات موضوعية لن يمكن لأي من سوريا أو العراق تصعيد أي أزمة مياه – ولعدة عقود مقبلة الى درجة الحرب مع تركيا.

بقاء تركيا برغم كل التغيرات والرياح السياسية في المنطقة دولة جوار طبيعية تربطها بالوطن العربي علاقات تاريخية متنوعة[1]، إلا ان ذلك لا يعني ان استمرار الوضع الراهن هو أمر مريح او ايجابي لذلك فان القضية الأهم لمشاريع التعاون العربي – التركي بشأن المياه هي حل مسألة تقسيم المياه دجلة والفرات وهذا الأمر يتطلب التعاون على وفق مبدأ حسن النية في توزيع هذه الثروة المائية لان انعدام الثقة المتبادلة قد يولد توتراً ونزاعاً حيث يطالب العراق وكذلك سوريا ومنذ بداية المشكلة الى ضرورة وضع اتفاقية قسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات بين الدول الثلاث وتأكيداً على ذلك ما صرح به وزير الموارد المائية العراقي[2]، ضمن اجتماع قمة مع نظيره السوري في سوريا بخصوص نهري دجلة والفرات حيث قال: " ان هناك حاجة لوضع اتفاقية بين الدول المتشاطئة وذلك لتجنب نشوء أزمة حيث ان مشكلة المياه تسوء وهي تحتاج الى اتفاقية وان البعض يتكلم عن الحرب القادمة ستكون ..حرب مياه ولكن هذا لن يحل القضية وكلما تأخرنا كلما تفاقمت مشكلة المياه لذلك علينا ان نتعاون من اجل ان يحصل كل طرف على كمية عادلة من مياه نهري دجلة والفرات" [3].

ان من النقاط الأساسية على طريق إدامة التعاون وتذليل العقبات بين البلدان المتشاطئة في حوضي نهر دجلة والفرات هو ضرورة العمل على تفعيل عمل اللجنة الفنية المشتركة الخاصة بالمياه وذلك للخروج بصيغة حل ترضي الجميع تلك اللجنة التي ستعاود عملها بعقد أولي اجتماعاتها وعلى المستوى الوزاري في سوريا بعد قطيعة بدأت منذ 1992 وذلك بسبب انسحاب الجانب التركي من المباحثات بحجة العودة الى انقرة لأجراء المزيد من المشاورات مع الجهات العليا[4]، إلا ان ما تزيد من صعوبة التوصل الى حل تعاوني بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى هي ان تركيا تكاد تكون هي القوة المهيمنة (اقتصادياً وعسكرياً) خاصة بعد ما لحق من دمار للقدرات العسكرية والاقتصادية للعراق بسبب حرب عام 1991 وعام 2003 مما يعكر وبالنتيجة صفو التعاون المائي بينهما وبين العرب[5].

ومن القضايا التي تسهم في تحقيق التعاون في مجال المياه في تركيا هو العمل على تشكيل عوامل ضغط من قبل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية لغرض التأثير في الموقف التركي والدفع به باتجاه التجاوب لتحقيق المصالح المشتركة مع سوريا والعراق بقضية المياه المشتركة بينهما فالعلاقات الاقتصادية والتجارية التي تربط الدول تعد من أفضل الوسائل لترسيخ التعاون وضمان ديمومته ويجب ايلاء

---

[1] – عباس سعدون رفعت، المسألة المائية في السياسة التركية ازاء سوريا والعراق للمدة 1990–2007، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد، 2008، ص215.

[2] – المصدر نفسه، ص216.

[3] – المصدر نفسه، ص219.

[4] – عباس سعدون رفعت، مصدر سبق ذكره، ص220.

[5] – جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص216.

التعاون في هذا المجال أفضلية كبيرة لان هذه المشاريع لا غنى عنها لتأصيل التفاهم المشترك في المنطقة ويبدو ان هناك عدة مجالات يمكن ان تخدم تطور التعاون العربي– التركي وتوسع من دائرة المصالح المشتركة وبالتالي خلق أرضية ملائمة للتعاون وتحديداً ما يتعلق بالتنسيق بين سوريا والعراق ويمكن القول ان موضوع المياه للأخيرتين هو قضية محورية ليس لأنهما دولتان عربيتان فقط بل لأنهما تتخذان الموقف عينه ازاء السياسة المائية التركية فهما تتأثران التأثير نفسه جراء سياسة تركيا المائية وبالتالي فان ترتيب الأوضاع بينهما يعد مسألة مهمة وضرورية كونهما دولتي مصب ومجرى وعلى هذا الأساس فان تسوية مشكلة المياه بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى[1].

ثانياً/ احتمالات الصراع :

نظراً لان المياه مورد أساسي للحياة فإنها تعد موضوعاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتمتد لان تصبح موضوعا قانونياً ورمزياً وبيئياً وتتحول تدريجياً لان تصبح محملة بالأبعاد أذات الطابع ألصراعي مما يجعلها موضوعاً عسكرياً ويشتد الصراع حول هذه القضية بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة (تركيا– سوريا– العراق) بما يسمح بادوار متزايدة للقوى الدولية والإقليمية أيضا والتي قد تتدخل لصالح واحد من هذه الأطراف أو المحاولة التوسط بين مختلف الأطراف[2].

ان العمل السياسي المتعلق بالمياه يظهر احتكاكات وصراعات تفوق كثيرا ما هو موجود من الانسجام وروح العمل الجماعي ولا يمكن لأي بلد في العالم ان يصبح مستقراً اقتصادياً أو اجتماعياً مالم يضمن إمداداته اللازمة من الماء[3]، حيث يعتقد معظم الخبراء الاستراتيجيين والمحللين السياسيين والاقتصاديين ان حروب القرن الواحد والعشرين ستكون حرباً من اجل المياه مثلما كان القرن العشرين مسرحاً لحروب كونية واقليمية من اجل السيطرة على مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط حيث يعتقد جل هؤلاء الخبراء والسياسيين على ان الحروب القادمة وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط ستكون حروب مياه فالذي يسيطر على مصادر المياه ومنابعها ويتحكم بها هو الذي يفرض إرادته السياسية والاقتصادية على المنطقة بأسرها وستصبح الصراعات الإيديولوجية في الموقع الثاني ولعل القيام تركيا ومن دون مراعاة مصالح جيرانها (سوريا والعراق) بإنشاء مشروع GAP الضخم سيكون احد أهم أسباب النزاعات المستقبلية في المنطقة[4] .

ان احتمالية نشوء الصراع على المياه بين بلدان حوضي دجلة والفرات أو أية منطقة من مناطق الوطن العربي تقريبا وتطوره الى حرب عسكرية تدفعه عدة كوامن مسببة لهذا الصراع تتمحور في وقوع معظم الأنهار الرئيسية خارج نطاق السيطرة العربية ويرتبط بهذا المحدد الأوضاع الجغرافية للمنطقة إذ تقع منابع نهري دجلة والفرات خارج حدود سوريا والعراق ويدخل موضوع المياه ضمن ما يعرف ب (علم القوة) الذي غدا من الموضوعات الرئيسية في اختصاصات عديدة كالجغرافيا السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم الاقتصادية والعلوم السياسية والعلوم العسكرية والهندسية وغيرها[5].

تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه إذ يمثل هذا التناقص نتاجاً موضوعياً لمجموعة

---

[1] – عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية والتحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1999، ص43.

[2] – عبد الملك خلف التميمي ، مصدر سبق ذكره، ص44.

[3] – المصدر نفسه، ص45.

[4] – المصدر نفسه، ص47.

[5] – مهدي الصحاف، مصدر سبق ذكره، ص9.

متغيرات طبيعية كالتلوث والتصحر والتملح والهدر ومتغيرات اقتصادية كزيادة استعمال المياه لدى دول الجوار الجغرافي بفعل النمو السكاني ونمو الاستهلاك المائي وإقامة المزيد من السدود والخزانات كما يحدث حالياً مع تركيا وتزيد خطورة هذا الوضع بالنظر الى الدول العربية ذاتها والتي سوف تحتاج أيضا الى موارد مائية متزايدة لتلبية متطلباتها ومن ثم فان هذا التعارض الحاد في المصالح الاقتصادية الحيوية سيطرة بالضرورة احتمالات الصراع بين الأطراف المعنية[1].

حيث ان تناقص نصيب سوريا والعراق من نهري دجلة والفرات والتي ترى فيها تركيا ثروة من الواجب استثمارها الى أقصى قدر ممكن دون اعتبارها لكونها دولة منبع عليها ان تراعي استحقاقات الدول المارة فيها النهر الدولي ودولة مصب مما يقودنا الى تصور أزمة ستحصل في علاقة أطراف هذه القضية الإقليمية[2]، كما ترى تركيا ان بلادها هي من أغنى دول العالم بالمياه وهي كذلك بالفعل فهي تمثل مصدر مياه رئيسي في المنطقة وان الطابع السياسي هو الغالب على دوافع تركيا في تصرفاتها المائية فليس فقط في حاجتها الى الكهرباء ترسم تركيا سياستها المائية وإنما لإدراكها ان الماء سلاح اشد فتكاً من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية معا وهو اقلها ضجيجاً وأكثرها نظافة ولديها منه الكثير ان الحقيقة تكمن في ان تركيا ترغب في تحقيق قدر اكبر من الهيمنة الإقليمية مستقبلاً وذلك كلمة عبر الاستخدام الواعي للأوراق المائية مما يفسح المجال واسعاً الى خلق بيئة ملائمة لظهور الصراعات بين دولة المنبع ودولتين المجرى والمصب المائي[3].

أن مماطلة تركيا وامتناعها عن عقد اتفاق نهائي حول حصص المياه مع سوريا والعراق يقود الى خلق بيئة ملائمة لنشوء نزاع وتوتر بين الدول الثلاث حول حصصها المائية في دجلة والفرات وان هذا الامتناع يعود الى عدة أسباب أهمها[4]:

1. ان تركيا إذا ما فكرت في عقد معاهدة لتقاسم المياه فستعقدها بشروطها هي ان تكون هي الطرف الأول والأقوى وهذا ما أكده الرئيس التركي سليمان ديميريل عندما قال: " لا نقبل ان نوقع أي معاهدة إلا بإرادتنا ولا يستطيع احد ان يفرض علينا توقيعها" وبهذا تحاول تركيا ان تعود سيطرتها على هذه المنطقة التي فقدتها في إعقاب انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.
2. أسباب سياسية فهي تستخدم المياه في الضغط على سوريا والعراق لتحقيق مكاسب سياسية فمن جانب سوريا يبرز موضوع دعم سوريا لمقاتلي حزب العمال الكردستاني ومشكلة لواء الاسكندرونة أما في العراق فيتعلق الأمر بإقليم كردستان وخشية تركيا من استغلال الأقاليم الأمر الذي يفجر الموقف في منطقة جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية فضلاً عن المطالبة بولاية الموصل[5]
3. أهداف اقتصادية حيث تسعى تركيا من خلال استغلال مياه دجلة والفرات ان تخلف تنمية بشرية

[1] – مهدي الصحاف، مصدر سبق ذكره، ص10.

[2] – عبد الملك خلف التميمي، مصدر سبق ذكره، ص48.

[3] – المصدر نفسه، ص50.

[4] – نصيف جاسم، الأمن المائي العربي، مجلة شئون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، دار الجماهير للصحافة، العدد 24، بغداد، السنة الأولى، 1995، ص78.

[5] – نصيف جاسم، مصدر سبق ذكره ، ص79.

وصناعية وزراعية لأحياء المنطقة الفقيرة في جنوب شرق الأناضول من خلال مشروع GAP [1].

وهكذا نجد ان تأثيرات السياسية المائية التركية على سوريا والعراق لا تقف عند حد معين بل هي تشمل كافة أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يزيد من احتمالات نشوء الصراع بينها وبين سوريا أو العراق أو كليهما، وان ما يزيد من خطورة الموقف هو الشراكة (الإسرائيلية) في المشاريع التركية فضلاً عن تعاونهما وعلى صعيدين يتمثل الأول في سعي الكيان الصهيوني لاستخدام المياه وسيلة ضغط على العراق وسوريا لمنع أي محاولة للتقارب وما بينهما وبين تركيا، وثانياً حاجة إسرائيل الى التزود بالمياه من الأنهار التركية من خلال ترتيبات أمنية واقتصادية تطمح فيها (إسرائيل) لتكون قائدا للمنطقة وتركيا عنصراً إقليميا مسانداً لها[2].

ومما ورد أعلاه نبين ان احتمال الصراع في حوضي دجلة والفرات قائم خاصة في ظل استمرار تركيا بمشاريعها المائية على النهرين وبما يؤثر سلباً في مجمل النشاطات القائمة في سوريا والعراق إلا ان الأخيرتين غير مؤهلتين للدخول في مواجهة عسكرية ضد تركيا سواء كانت منفردة أو مجتمعة[3].

ثالثاً/ احتمالات التعاون والصراع: يستند هذا الاحتمال الى رؤية مفادها استمرار الوضع الراهن بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى على ما هو عليه تارة تعاون وتارة أخرى صراع أي سيكون هناك تعاون على صعيد العلاقات التركية السورية العراقية في جملة بنود وقضايا وتظهر في نفس الوقت جملة قضايا ومسائل متصارع عليها خاصة في ظل استمرار السلوك التركي تجاه التعامل مع مياه نهري دجلة والفرات، ويبدو ان هذا الاحتمال هـ الراجح على الأقل تقدير حتى المستقبل القريب لعدة أسباب أهمها [4]:

1. ان الموقع الجغرافي لتركيا ووفرة المنابع المائية والقدرة على التحكم بهذه المنابع وعضويتها في حلف الناتو وتحالفها مع إسرائيل فضلا عن قوتها العسكرية ودعمها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية جميعا ساعدتها على التطلع لتأسيس دور إقليمي في المنطقة اكسبها ورقة ضغط في علاقتها مع الدول العربية عموماً ودول الجوار العربي خصوصاً ورقة المياه التي تشكل مصدرا مهماً للعلاقات الدولية مع سوريا والعراق[5].
2. ان معظم الساسة الأتراك على اختلاف توجهاتهم السياسية يتوافر لديهم مبدأ الحرص على المصالح القومية لبلادهم وعليه فلابد لهم من استثمار حجم التشابك الاقتصادي والسياسي بينهم وبين الوطن العربي وخاصة جوارهم العربي (سوريا والعراق) وهذا المطلب يجب ان يعتمد على أساس المصالح المتبادلة وإزالة كل أسباب القلق والتوتر وإشاعة الأجواء المناسبة لذلك لا انه قد تبرز سلسلة من التناقضات في السياسة التركية فهي من ناحية تؤكد على حرصها على سيادة العراق ووحدة سلامة أراضيه وتتطلع الى المزيد من التعاون الاقتصادي معه وباستفادتها من إعادة تصدير نفطه عبر أراضيها لكنها نجدها في الوقت ذاته تقوم بعملياتها العسكرية [6] في شمال العراق مصحوبة بسكوت ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى كذلك وكما تدعيه هي (تركيا)

---

[1] – جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص220.

[2] – المصدر نفسه، ص221.

[3] – وليد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص85.

[4] – المصدر نفسه، ص81.

[5] – صباح محمود محمد وعبد الأمير عباس، مصدر سبق ذكره، ص62.

[6] – المصدر نفسه، ص63.

الى حماية تركمان العراق ويمكن ان نعد هذا التناقض على انه رغبة صانع القرار السياسي التركي في الاستفادة من الأوضاع القائمة بشأن مصالحها وآليات تنفيذها وحرصه أيضا على تعدد الخيارات في ضوء التقدير المستقبلي للتطورات المحتملة وعلى ذلك فانه من غير المناسب الادعاء بان مشكلة المياه المشتركة بين الدول الثلاث هي مشكلة اقتصادية وفنية فحسب قد تبرز القضايا السياسية والاجتماعية وتتداخل فيها المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة التي يصبح معها عامل المياه موضوع التعاون والصراع[1].

3. سيادة الدولة على مجرى النهر الدولي ليست مطلقة وإنما مقيدة بوجوب مراعاة الوحدة الطبيعية للنهر من المنبع الى المصب وبالتالي لا يجوز للدولة استغلال النهر على النحو الذي يؤدي الى الإضرار بحقوق ومصالح الدول الأخرى[2]، وعليه سوف لن تتخلى سوريا والعراق عن ضمان حقوقهم المائية في نهري دجلة والفرات اعتماداً على اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالمياه الدولية فضلاً عن مصادر القانون الدولي بشقيها الأساسي والثانوي مع تواصلهم في طرح ضرورة اللجوء الى قسمة عادلة لمياه النهرين على الدول العربية لضمان الدعم العربي في قضيتهم مع تركيا والدي قد يغير من موقف الأخيرة إذا كان الدعم العربي صادقاً ومؤثراً[3]

مصادر

1. اكرم الاحمر ، الجغرافية السياسية ، ط1 ، جامعة دمشق – سوريا ، 1998.
2. بدر الكسيم، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات ، جنيف ، 1990 .
3. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
4. سعيد حسين الحكيم ، حوض نهر الفرات في العراق ، دراسة هيدرولوجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1986 .
5. هيدرولوجية حوض نهر دجلة في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1996 .
6. شيماء عادل فاضل القرغولي ، اثر المتغير الايراني في العلاقات العراقية – التركية : مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2006 .
7. صباح محمود محمد وعبد الأمير عباس، السياسة المائية التركية، بيروت، مطبعة المتوسط، 1998.
8. صبرية أحمد لافي ، استثمارات الموارد المائية المسطحة في العراق واثرها في الامن الوطني ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1996 .
9. عباس سعدون رفعت ، المسألة المائية في السياسة التركية أزاء سوريا والعراق للمدة 1990 – 2007 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2008 .
10. عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
11. عز الدين علي الخيرو ، الفرات والقانون الدولي ، وزارة الاعلام ، العراق ، 1976 ، ص42.
12. عمر كامل حسن ، نحو استراتيجية عربية للامن المائي ، ط1 ، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق – سوريا ، 2008 .
13. محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
14. محمود عبدالله احمد ، نهر دجلة والفرات ، مجلة عطاء الرافدين ، العدد 8 ، بغداد ، 2004 .

[1] – نبيل السمان، مصدر سبق ذكره، ص70.

[2] – المصدر نفسه، ص71.

[3] – المصدر نفسه، ص72.

15. مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1976.
16. نبيل السمان، المياه وسلام الشرق الأوسط، دمشق، 1997.
17. نصيف جاسم ، الامن المائي العربي ، مجلة شؤون سياسية ، العدد 24 ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، دار الجماهير للصحافة ، بغداد ، 1995 .
18. وليد الزبيدي، نيران على ضفاف الأنهر، الإبعاد السياسية لازمة المياه، دار المدى، بغداد، 2000.
19. وليد رضوان ، تركيا وعلاقاتها مع الدول العربية ، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2009 .